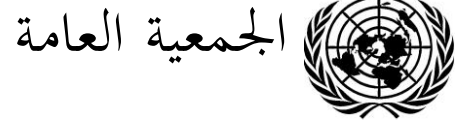


Distr.: General
23 October 2015
Arabic
Original: English



الدورة السبعون

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الثانية والستين*

جنيف، ١٤-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

مقدمة

عُقدت الدورة الثانية والستون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وعقد المجلس، أثناء الدورة، ١٤ جلسة عامة هي الجلسات من ١١٢٨ إلى ١١٤١.

أولاً- الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعماله

ألف- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعدد ٢٠١١-٢٠٢٠: التقرير المرحلي الرابع

الاستنتاجات المتفق عليها ٥٢٤ (د-٦٢)

إن مجلس التجارة والتنمية،

إذ يجري مباحثاته أثناء استعراضه السنوي للتقدم الذي أحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعدد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول)،

* هذه الوثيقة نسخة مسبقة من تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الثانية والستين المعقودة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وستصدر في شكلها النهائي، إلى جانب تقريرَي الدورة التنفيذية الستين والدورة الحادية والستين للمجلس، بوصفها الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السبعون، الملحق رقم ١٥ (A/70/15).



- ١- يعرب عن رضاه عن الأنشطة المتنوعة التي اضطلع بها الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول كما جاء في الوثيقة TD/B/62/8؛
- ٢- يلاحظ باهتمام خاص الدعم الذي قدّمه الأونكتاد لعدة بلدان تعمل على التخرج من فئة أقل البلدان نمواً لدى الأمم المتحدة؛
- ٣- يرحب بالتقدم الذي حقّقه بعض البلدان على طريق التخرج من فئة أقل البلدان نمواً إلا أنه يلاحظ بقلق أن بلوغ الهدف المحدد في برنامج عمل اسطنبول المتمثل في "تمكين نصف عدد أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير التخرج بحلول عام ٢٠٢٠" لا يزال يشكّل تحدياً هائلاً؛
- ٤- يشجع أمانة الأونكتاد، بدعم من الدول الأعضاء وغيرها من الشركاء الإنمائيين، على تكثيف الجهود من أجل المضي في تنفيذ برنامج العمل كيما تتمكن أقل البلدان نمواً من تحقيق النمو الاقتصادي الثابت والمنصف والشامل للجميع بوتيرة أسرع والتنمية المستدامة، اللازمين لبلوغ الأهداف الإجمالية المحددة في برنامج العمل بحلول عام ٢٠٢٠؛
- ٥- يبحث الأونكتاد على تقديم مساهمات موضوعية في استعراض نصف المدة الشامل الرفيع المستوى لما أحرزَ من تقدم في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، الذي سيجري في أنطاليا، تركيا، في حزيران/يونيه ٢٠١٦، ضمن إطار ولايته؛
- ٦- يشجع حكومات أقل البلدان نمواً على طرح سياسات واستراتيجيات شاملة بغرض التغلب بصورة فعالة على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وإخراج تلك البلدان من التهميش والتخلف، ويرحب بدعم الشركاء الإنمائيين في هذا الشأن، الذي تم بوسائل منها تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛
- ٧- يؤكّد على استمرار أهمية زيادة القدرات الإنتاجية وتشجيع التحول الهيكلي الاقتصادي، بما ينطوي عليه من تنويع لاقتصادات أقل البلدان نمواً، قصد معالجة الأسباب الجذرية للتخلف في تلك البلدان معالجة فعالة، وتشجيع تحقيق نمو اقتصادي ثابت وزيادة فرص العمالة المنتجة؛
- ٨- يدعو الأونكتاد، بدعم من البلدان المانحة، إلى تيسير المشاركة الكاملة والفعالة لأقل البلدان نمواً في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بغية تمكينها من تعزيز وحماية مصالحها التجارية والإنمائية الجماعية أثناء انعقاد المؤتمر وبعد انتهائه؛
- ٩- يعرب عن تقديره لمساهمة الأونكتاد في تنفيذ الإطار المتكامل المعزز ويدعو المنظمة إلى مواصلة أداء دور إيجابي أثناء المرحلة الثانية من إطار العمل؛
- ١٠- يعترف أيضاً بالعمل الذي ينجزه الأونكتاد وبالدعم والتعاون التقني القيم والمستمر الذي يقدمه لأقل البلدان نمواً في عملية المفاوضات المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، ويدعو الأونكتاد إلى مواصلة هذا الجهد في مجالات مختلفة تتناولها المفاوضات؛

- ١١ - يدعو الأونكتاد إلى مواصلة دعم أنشطة تبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما بين أعضائه بوسائل منها على وجه الخصوص تنظيم اجتماعات الخبراء؛
- ١٢ - يحث الأمانة على المضي في توطيد عملها فيما يخص أقل البلدان نمواً، ويذكر بالفقرة ٧ من المقرر الصادر عن الدورة السابعة والخمسين للفرقة العاملة المعنية بإطار العمل الاستراتيجي والميزانية البرنامجية^(١)؛
- ١٣ - يشدد على أهمية تقوية الدعم الذي يقدمه الأونكتاد للدول الجزرية الصغيرة النامية والتي يُعتبر عدد منها أيضاً من أقل البلدان نمواً، في سعيها إلى تحقيق تنمية مستدامة، بما يتفق مع إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية التي اعتمدها المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في ساموا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤؛
- ١٤ - يدعو الأونكتاد إلى إدراج برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للقرن ٢٠١٤-٢٠٢٤ في برنامج عمله، بما في ذلك وضع التقارير السنوية عنه، ضمن ما تنص عليه ولاية الأونكتاد؛
- ١٥ - يعرب عن تقديره للمانحين الثنائيين على دعمهم المتواصل وتبرعاتهم المالية المستمرة لصندوق الأونكتاد الاستثماري لصالح أقل البلدان نمواً، ويحث على تنويع مصادر التمويل من أجل تلبية طلب أقل البلدان نمواً المتزايد على المساعدة التقنية وبناء القدرات اللذين يقدمهما الأونكتاد.

الجلسة العامة ١١٤١

٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

باء- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تحرير قدرات تجارة الخدمات في أفريقيا من أجل تحقيق النمو والتنمية

الاستنتاجات المتفق عليها ٥٢٥ (د-٦٢)

إن مجلس التجارة والتنمية

- ١- يرحب بتقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٥ الصادر عن أمانة الأونكتاد تحت عنوان فرعي هو "تحرير قدرات تجارة الخدمات في أفريقيا من أجل تحقيق النمو والتنمية"؛
- ٢- يسلم بالدور الحاسم الذي يؤديه قطاع الخدمات في التنمية الاقتصادية في أفريقيا وبالالتزام الزعماء الأفريقيين السياسي المتجدد بإعطاء الزخم للتجارة بين البلدان الأفريقية، وإنشاء منطقة تجارة حرة قارية بحلول عام ٢٠١٧، مثلما جاء في قرارات رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في الاتحاد الأفريقي؛

(١) انظر الوثيقة TD/B/WP/227، ص ٢.

- ٣- يخطط علماً برسالة التقرير الأساسية التي مؤداها أن بإمكان قطاع الخدمات أن يتحول إلى محرك قوي لتحقيق نمو اقتصادي ثابت وإحداث تحول هيكلي في أفريقيا، وهو لذلك السبب يشجع السياسات التي ستعزز التكامل بين قطاع الخدمات وقطاعات اقتصادية أخرى؛
- ٤- يؤكّد أهمية دعم أفريقيا في تنفيذ تدابير تيسير التجارة حتى تتحول إلى واقع المساهمة الممكنة لقطاع الخدمات في النمو الاقتصادي في أفريقيا؛
- ٥- يعترف بأن التحديات التي تعترض خدمات الهياكل الأساسية ساهمت في عدم بلوغ الأداء مستويات مثلى ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢، ويبين أهمية معالجة النقص التي تعترض مختلف اللوائح التنظيمية والسياسات بغية وضع استراتيجيات ذكية وضمان استمرار البلدان الأفريقية على مسارات النمو؛
- ٦- يسلم بأن هناك حاجة إلى إصلاح الإمداد بخدمات الهياكل الأساسية في أفريقيا وبأن للحكومات دوراً حاسماً في تصميم اللوائح التنظيمية والسياسات التي تدعم هذه العملية؛
- ٧- يسلم بأن العديد من البلدان الأفريقية مرت بعملية التحول من الزراعة إلى خدمات غير قابلة للتداول التجاري بالأساس، دون أن تمر بعملية التنمية القائمة على الصناعة التحويلية التي تطبعها تحسينات هامة في الإنتاجية، وإنشاء فرص العمل الرسمي، وتصدير السلع المتطورة، وتطبيق التكنولوجيا على الاقتصاد الأوسع، مشيراً إلى وجوب تحقيق أوجه التكامل التام بين جميع القطاعات حتى تتمكن أفريقيا من تحرير قدرات الخدمات في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية؛
- ٨- يعترف بأن للحكومات دوراً حاسماً في تصميم اللوائح التنظيمية والسياسات التي ستدعم الشركات الأفريقية في اغتنام الفرص التجارية بصورة فعالة عن طريق سلاسل القيمة العالمية الخاصة بالخدمات والتي تتطلب استثمارات كبيرة في قطاعات النقل واللوجستيات والهياكل الأساسية للإمداد بالطاقة؛
- ٩- يبين الدور الذي يمكن أن يؤديه قطاع الخدمات في تعزيز جهود التكامل الإقليمي وعملياته بغية زيادة المنافع التي يمكن تحقيقها من زيادة حجم التجارة بين البلدان الأفريقية، في إطار منطقة تجارة حرة قارية؛
- ١٠- يعترف بدور القطاع غير الرسمي، الذي يمثل ٥٠ إلى ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا، ولا سيما أهمية القطاع غير الرسمي وتوفيره العمالة للفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم النساء والشباب، ويشجع الجهود الوطنية المدعومة من المجتمع الدولي الرامية إلى إضفاء الصفة الرسمية على قطاع الخدمات غير الرسمي توجهاً لزيادة إنتاجيته؛

- ١١- يعترف بأن تقدماً قد تحقق أيضاً في بعض جوانب تجارة الخدمات في أفريقيا، ولا سيما في قطاعات النقل والسياحة وحرية تنقل الأشخاص؛
- ١٢- يلاحظ بقلق أن تجارة الخدمات يطغى عليها انفصام في السياسات على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي، رغم أن البلدان الأفريقية قد بذلت جهوداً لمعالجة مشاكل قطاع الخدمات على تلك المستويات الثلاث، وهو انفصام يعيق فرص أفريقيا في الاستفادة من المنافع الناجمة عن توسيع التجارة في الخدمات؛
- ١٣- يشدد على ضرورة أن تتصدى السياسات الوطنية للصفة غير الرسمية التي يكتسبها قطاع الخدمات عن طريق تعزيز أنظمة ضريبية كفؤة والحد من الأعباء التنظيمية وتوفير خدمات الدعم للأعمال التجارية الصغرى وتحسين فرص الشركات الصغيرة في الحصول على قروض؛
- ١٤- يشدد على أهمية التفاعل بين التجارة والخدمات ومجالات تجارية أخرى في سبيل الاستفادة من إمكانيات أفريقيا التجارية، ويدعو المجتمع الدولي إلى مساندة أفريقيا في ما تبذله من جهود لضمان مساهمة قطاع الخدمات على أمثل نحو في نمو أفريقيا الاقتصادي؛
- ١٥- يحث الشركاء الإنمائيين، الذين يسمح لهم وضعهم بذلك، على مواصلة دعم ما تبذله البلدان الأفريقية من جهود في سبيل إدامة تدفق الاستثمار العام والخاص إلى قطاعات الهياكل الأساسية حتى تتحقق تنمية أفريقيا إلى جانب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛
- ١٦- يطلب إلى الأونكتاد، ضمن ما تنص عليه ولايته، أن يواصل عمله على الأركان الثلاثة وأن يستخدم الموارد المتاحة لأغراض تحرير قدرات تجارة الخدمات في أفريقيا ومساهمات قطاع الخدمات في نمو أفريقيا وتنميتها الشاملة والمستدامة.

الجلسة العامة ١١٤١

٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

جيم - استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد

المقرر ٥٢٦ (د-٦٢)

إن مجلس التجارة والتنمية،

- ١- يؤكّد مجدداً دور المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد بوصفها ركناً أساسياً من أركان المنظمة ويشدد على أهمية التنسيق بين الأركان الثلاثة من أجل تحقيق قدر أكبر من التناسق والأثر في توفير المساعدة التقنية؛
- ٢- يحيط علماً بتقرير الأمين العام للأونكتاد عن استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد وعن تمويلها؛

- ٣- يعترف بالمساعدة التي يقدمها الأونكتاد ويطلب إلى الأمانة أن تواصل ضمان اتساق أنشطة التعاون التقني مع اتفاق أكرا وولاية الدوحة، وتوجيهها وتركيزها على تناول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي تتضمن أهداف التنمية المستدامة وذلك بالتنسيق مع منظمات دولية أخرى عند الاقتضاء؛
- ٤- يُقدّر نوعية أنشطة التعاون التقني التي تُنجزها الأمانة بالتعاون مع المستفيدين والشركاء الإنمائيين ومنظمات دولية أخرى، ويحيط علماً بالزيادة في الأموال التي تم تلقيها من بلدان متقدمة وأخرى نامية على حد سواء في عام ٢٠١٤ مقارنةً بالسنوات السابقة؛
- ٥- يُقدّر أيضاً الأدوات التي يقدمها الأونكتاد مثل قائمة الطلبات التي يتم تسلمها من الدول الأعضاء بشأن المساعدة التقنية ومجموعة أدوات الأونكتاد التي تُقدم للدول الأعضاء والمناخين فكرة عامة موجزة عن منتجات الأونكتاد الرئيسية؛
- ٦- يؤكّد مجدداً أهمية الإدارة القائمة على النتائج في تقديم المساعدة التقنية الفعالة بما يتسق مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، ويرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة في هذا الشأن؛
- ٧- يحيط علماً بارتفاع طلب البلدان النامية على المساعدة التقنية وهو ارتفاع لا يفوق تماماً القدر المتاح حالياً من التمويل، ويدعو الدول المتقدمة وشركاء إنمائيين آخرين يسمح لهم وضعهم بذلك، إلى تقديم تبرعات موزعة على عدة سنوات لصناديق الأونكتاد الاستثمارية المخصصة للتعاون التقني - مثل الصندوق الاستثماري لصالح أقل البلدان نمواً - من أجل العمل على توفير التمويل الكافي والقابل للتوقع لأغراض التخطيط والتنفيذ الفعالين لبرامج التعاون والمساعدة التقنية التي ينفذها الأونكتاد؛ ويشدد على فائدة الصناديق الاستثمارية غير المخصصة؛ ويطلب إلى الأمانة أن تستكشف سبباً مبتكرة لتوسيع قاعدة المناخين؛
- ٨- يُشجع الأمانة على ضمان توزيع إقليمي متوازنٍ قدر الإمكان للتعاون التقني بالاستناد إلى الطلب، آخذة بعين الاعتبار احتياجات أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، ويدعو الأونكتاد، في هذا الشأن، إلى أن يدرج في صميم عمله تلك الجوانب المتعلقة بالتعاون التقني من برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤ - ٢٠٢٤ ومن إجراءات العمل المعجل لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية، حسب ما اتفق عليه في مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة؛
- ٩- يُرحّب بدور الأونكتاد الرائد في مجموعة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، ويُشجع على تعاون أعمق بين الوكالات وبين المجموعات المشتركة بين الوكالات بغية تحقيق مزيد من الاتساق والفعالية والأثر على الصعيدين الوطني والإقليمي في سياق سياسة "توحيد الأداء"، مع وضع البعد الإنمائي في الاعتبار؛

١٠- يُشجع الأونكتاد على الحصول على مزيد من الأموال عن طريق صناديق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة؛

١١- يدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة مشاوراتها غير الرسمية من أجل الاتفاق على مجموعة من الأهداف والمبادئ الموحدة تُبنى عليها استراتيجية جمع الأموال، ومن جملتها إنشاء صندوق استثماري متعدد المانحين مخصص للتجارة والقدرات الإنتاجية بغرض الرفع من كفاءة وأثر التعاون التقني الذي تقدمه مجموعة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

الجلسة العامة ١١٣٥

١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

دال - أعمال أخرى قام بها المجلس

مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ التقرير المرحلي الرابع

١- في الجلسة العامة ١١٤١ (الختامية) التي عقدها مجلس التجارة والتنمية في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، قدم رئيس اللجنة الأولى للدورة تقريره إلى المجلس. وأحاط المجلس علماً بتقرير اللجنة الأولى للدورة، كما جاء في الوثيقة TD/B/62/SC.I/L.1، وأيد الاستنتاجات المتفق عليها التي وُزعت في القاعة بوصفها ورقة غير رسمية (انظر الفصل أولاً، الفرع ألف، أعلاه).

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تحرير قدرات تجارة الخدمات في أفريقيا من أجل تحقيق النمو والتنمية

٢- في الجلسة العامة (الختامية) ١١٤١، المعقودة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، قدم ممثل رئيس اللجنة الثانية للدورة التقرير إلى المجلس. وأحاط المجلس علماً بتقرير اللجنة الثانية للدورة، كما جاء في الوثيقة TD/B/62/SC.II/L.1، وأيد الاستنتاجات المتفق عليها التي أُتيحت في القاعة بوصفها ورقة غير رسمية (انظر الفصل أولاً، الفرع باء، أعلاه).

العملية التحضيرية لدورة المؤتمر الرابعة عشرة

٣- في الجلسة العامة ١١٤٠، المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أُطلع مجلس التجارة والتنمية على الموضوع الرئيسي والمواضيع الفرعية التي ستتناولها الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الرابع عشر) التي تمت الموافقة عليها بإجراء صامت بلغ نهايته يوم اختتام أعمال الجلسة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ويتعين أن تشمل نتائج المؤتمر مسألة المرأة والشباب رغم أن ذلك لم يُذكر صراحة في الموضوع ولا في المواضيع الفرعية.

- ٤- لذلك، فإن الموضوع المقرر للأونكتاد الرابع عشر هو كالتالي:
- من القرار إلى الفعل: باتجاه بيئة اقتصادية عالمية شاملة ومنصفة تخدم التجارة والتنمية.
- أما المواضيع الفرعية المقررة فهي:
- (أ) تحديات وفرص النظام المتعدد الأطراف في ميدان التجارة والتنمية؛
- (ب) تشجيع نمو اقتصادي ثابت وشامل ومستدام من خلال التجارة والاستثمار والمال والتكنولوجيا بهدف تحقيق الرخاء للجميع؛
- (ج) المضي في تحقيق التحول الهيكلي الاقتصادي والتعاون في بناء القدرة على التكيف اقتصادياً والتغلب على التحديات التي تعترض التجارة والتنمية واغتنام الفرص المتاحة على جميع المستويات، ضمن ما تنص عليه ولاية الأونكتاد؛
- (د) المساهمة في التنفيذ والمتابعة الفعالين لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والنتائج ذات الصلة التي تتمخض عنها المؤتمرات والقمم العالمية المتعلقة بالتجارة والتنمية.
- ٥- وفي الجلسة العامة ١١٤٠ أيضاً، ووفق ما جرت عليه الممارسة في الماضي، أنشأ المجلس اللجنة التحضيرية للمؤتمر واختار رئيس مجلس التجارة والتنمية لرئاستها. وكلف المجلس اللجنة التحضيرية بعملية التحضير المواضيعية المؤدية إلى انعقاد الأونكتاد الرابع عشر.
- ٦- وفي الجلسة العامة (الختامية) ١١٤١، أقر المجلس مشروع جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر (المرفق الثاني) الذي عُمم على جميع الدول الأعضاء بوصفه ورقة غير رسمية. وشكل الموضوع الرئيسي والمواضيع الفرعية جزءاً لا يتجزأ من مشروع جدول الأعمال المؤقت الذي تضمن أيضاً عناصر إجرائية أخرى.
- استعراض أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني
- ٧- في الجلسة العامة ١١٣٥ المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اعتمد المجلس مشروع المقرر المتعلق بأنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني وتمويل تلك الأنشطة الذي اقترحه الدورة الحادية والسبعين للفرقة العاملة (الفقرة ١٣ أدناه).
- التقرير عن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني
- ٨- في الجلسة العامة ١١٣٧ المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أحاط المجلس علماً بتقرير أمانة الأونكتاد (TD/B/62/3) وبالبيانات التي أدلى بها بعض الوفود. وقرر المجلس، وفقاً لما نص عليه مقرر الجمعية العامة ٤٧/٤٤٥، أن يتضمن تقرير مجلس التجارة والتنمية إلى الجمعية العامة عن دورته الثانية والستين تقريراً عن المداولات التي جرت تحت هذا البند.

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة السابع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية

٩- في الجلسة العامة ١١٣٥ المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أيد المجلس قرار مؤتمر الأمم المتحدة السابع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية، كما ورد في الوثيقة TD/RBP/CONF.8/11، وأحاط علماً بمشروع القرار المتعلق بحماية المستهلك المعروض على نظر الجمعية العامة ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المنقحة لحماية المستهلك، كما ورد نصها في الوثيقة TD/RBP/CONF.8/11/Add.1/Rev.1.

مسائل أخرى في مجال التجارة والتنمية

١٠- تحت هذا البند من جدول الأعمال، نظر المجلس في تقريرين.

التطور التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي الثامن والأربعين الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

١١- في الجلسة العامة ١١٣٥، أحاط المجلس علماً بالتقرير السنوي الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن دورتها الثامنة والأربعين (A/70/17)، التي عُقدت في فيينا من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥.

تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية

١٢- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١١٣٤، بتقرير الدورة التاسعة والأربعين للفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية.

تقرير الفرقة العاملة المعنية بإطار العمل الاستراتيجي وبالبرنامج

١٣- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١١٣٥، بتقرير الفرقة العاملة عن دورتها الحادية والسبعين، كما ورد في الوثيقة TD/B/WP/275، وأيد الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

تقرير رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك عن تنظيم الأمانة حلقات تدريبية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وما تمخض عنها من أثر؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لسنة ٢٠١٦

١٤- في الجلسة العامة ١١٤٠، أحاط المجلس علماً بتقرير رئيس (إسبانيا) الهيئة الاستشارية عن فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

١٥- وأشار أحد أعضاء الوفود إلى أن من الصعب التأكيد بما فيه الكفاية على المزايا المتأتية من برنامج الفقرة ١٦٦. فالبرنامج يقدم مشورة لا غنى عنها فيما يتعلق بالسياسات الرامية إلى تحقيق

الأهداف الإنمائية، ويتيح رؤية متبصرة فريدة في الطبيعة المتغيرة للاقتصاد الدولي، ويقدم معلومات مفيدة وضرورية عن مجالات منها مختلف المسائل التجارية التي لا بد لصناع السياسات من أخذها بعين الاعتبار. ويبيّن البرنامج أيضاً الفرص والتحديات المتصلة بخيارات التنمية والسياسات المتاحة للبلدان النامية. وقد كان هذا الملتقى المتعدد السنوات صيغة مفردة وفريدة من نوعها تدعم العملية. وشكر العضو حكومات كولومبيا وموريشيوس وعمان وصربيا وسنغافورة على التزامها بالبرنامج، مبيّناً أن آخر حلقة تدريبية عُقدت في ميدلين، في كولومبيا، خاصة بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كانت على قدر من الأهمية بالنسبة لوضعي السياسات العامة في المنطقة لأنها زوّدهم باستراتيجيات لبلوغ أهداف اجتماعية واقتصادية. وأشاد أيضاً بعمل الأمانة التي صمم خبراءؤها البرنامج الذي أثمر نقاشات وتبادلاً للخبرات بين البلدان وعلاقات تآزر بين واضعي السياسات العامة.

١٦- وبيّنت واحدة من أعضاء الوفود أهمية برنامج تطوير القدرات الذي كان له بالغ الأثر على عمليات صنع القرار فيما يخص التنمية الاقتصادية بالنسبة لنظرائها في المنطقة. فأبرزت نوعية المناهج وكذلك نوعية الخبراء ودعت إلى تقديم ذلك البرنامج سنوياً. كما أبرزت أهمية الحلقات التدريبية القصيرة التي تقدّم لأعضاء الوفود التي تتخذ من جنيف مقراً لها، والتي مكّنت من فهم التقارير الهامة بالتفصيل، وشجعت الأمانة على مواصلة تقديم البرنامج.

١٧- وأقر أحد أعضاء الوفود بفائدة وأهمية الحلقات التدريبية الإقليمية بالنسبة لوضعي السياسات. وأبرز أن الحلقات التدريبية القصيرة التي تقدّم لأعضاء الوفود التي تتخذ من جنيف مقراً لها مفيدة للوافدين الجدد على وجه الخصوص.

١٨- وقال عضو آخر من أعضاء الوفود إن واضعي السياسات في البلدان النامية يحتاجون إلى سد الثغرة الموجودة في بناء القدرات في مجالات التجارة، وإن عُمان ستواصل دعم جهود الأمانة في تنظيم برامج إنمائية ترمي إلى إفادة واضعي السياسات في المنطقة وحلقات تدريبية جديدة في إطار الفقرة ١٦٦ مشدداً على الفرص والتحديات المرتبطة بالعمولة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

ثانياً - موجز الرئيس

ألف - البيانات الافتتاحية

١٩- أدلى المتكلمون التالي ذكرهم ببيانات افتتاحية: رئيسة مجلس التجارة والتنمية في دورته الحادية والستين المنتهية ولايتها (إسبانيا)؛ الأمين العام للأونكتاد؛ ممثل الفلبين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ ممثل جمهورية تزايا المتحدة، باسم المجموعة الأفريقية؛ ممثل الأرجنتين، باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ ممثل إستونيا، باسم المجموعة دال؛ ممثل كندا، باسم مجموعة

جسكانز؛ ممثل بنن، باسم أقل البلدان نمواً؛ ممثل باراغواي، باسم البلدان النامية غير الساحلية؛ ممثل مصر، باسم المجموعة العربية؛ ممثل سري لانكا، باسم مجموعة الـ ١٥؛ ممثل الصين؛ ممثل الهند؛ ممثل بربادوس، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ممثل سويسرا؛ ممثل تونس؛ ممثل بنغلاديش؛ ممثل كينيا؛ ممثل زمبابوي؛ ممثل تايلند؛ ممثل نيبال؛ ممثل اليابان؛ ممثل إكوادور؛ ممثل المغرب؛ ممثل بيلاروس؛ ممثل جنوب أفريقيا؛ ممثل إثيوبيا. وأدى ممثل شبكة العالم الثالث ببيان.

٢٠- وأشارت رئيسة مجلس التجارة والتنمية المنتهية ولايتها (إسبانيا) إلى أن عملها قد ركز في المقام الأول على الأعمال التحضيرية للدورة الرابعة عشرة المقبلة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الرابع عشر)، بما في ذلك إجراء مفاوضات بشأن الموضوع الرئيسي والمواضيع الفرعية للمؤتمر، والتحاوّر بشأن خطة التنمية المستدامة الجديدة التي ستُجاز في نيويورك، فضلاً عن الحرص على الاعتراف بدور الأونكتاد.

٢١- وأشار الأمين العام للأونكتاد إلى وثيقة الصلة بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ورؤية الأونكتاد الأصيلية بشأن الرخاء للجميع. وقد عززت نتائج المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المعقود في أديس أبابا دور الأونكتاد باعتباره جهة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بالتفاعل بين تمويل التنمية وأهداف التنمية المستدامة. وأكد على ما بذله الأونكتاد من جهود ترمي إلى تحسين الإدارة، ولا سيما الإدارة القائمة على النتائج، وتبسيط العمليات، وزيادة التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، وزيادة أهمية واتساق المنشورات. وافتتح مكتب الأونكتاد الإقليمي لأفريقيا في تموز/يوليه في أديس أبابا. وعرض المنشور المعنون مجموعة أدوات الأونكتاد فرص التعاون التقني المتاحة للبلدان في إطار مساعيها لتحقيق أهدافها الإنمائية. وتحسباً للمؤتمر المقبل الذي يعقد كل أربع سنوات، وفي سياق التحديات التي تواجه أهداف التنمية المستدامة، قدم الأمين العام تقريره إلى الأونكتاد الرابع، الذي حدد فيه مسارات العمل الأربعة التي يمكن أن يُحدث فيها الأونكتاد فارقاً من حيث تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٢٢- واعترف ممثلو كافة المجموعات الإقليمية بالإسهامات التي باستطاعة الأونكتاد أن يقدمها في سبيل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال أركان عمله الثلاثة. وشدد العديد من الممثلين والوفود على أهمية الأونكتاد الرابع عشر في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أيضاً أن تؤخذ في الحسبان مؤتمرات التنمية الدولية الرئيسية الأخرى التي ستعقد في عام ٢٠١٥، مثل المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأطراف الحادي والعشرين بشأن تغير المناخ، وذلك فيما يتعلق بدور الأونكتاد بوصفه جهة التنسيق فيما يتصل بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية، والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة.

٢٣- وأشارت عدة وفود إلى مختلف الشواغل التي لديها بشأن الحاجة إلى النظر في مسائل مثل كفاية الحيز السياسي للتنمية المستدامة، والقدرات الإنتاجية، وتشغيل الشباب وتمكين

المرأة، والتحديات التي تواجهها التجارة والتنمية في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. وشددت بعض الوفود على أهمية المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وعلى الحق في التنمية، بما في ذلك أهميتها بالنسبة لمؤتمر الأونكتاد الرابع عشر.

٢٤- وكرر ممثل إحدى المجموعات الإقليمية الإعراب عن القلق إزاء كون التقرير الرئيسي المعنون تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٥ لن يناقش خلال الدورة، وطلب مناقشة التقرير خلال الدورة التنفيذية لمجلس التجارة والتنمية المقررة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وهو الطلب الذي أيده العديد من المجموعات الإقليمية الأخرى. ولاحظ ممثل مجموعة إقليمية أخرى أنه بالرغم من أن أفريقيا هي القارة الأسرع نمواً، فإن محرك ذلك النمو هو السلع الأساسية، وبالتالي فهذا النمو لم يستحدث ما تلزم الحاجة إليه من فرص عمل لفئة الشباب من السكان التي ما فتئت تنمو. وعليه، ينبغي أن يستمر الأونكتاد في استكشاف سبل التصدي، عن طريق التعاون التقني وأنشطة بناء القدرات، لهذا التحدي ولخلافه من التحديات الإنمائية التي تواجه القارة. وقال ممثل مجموعة إقليمية أخرى إنه لا بد، في مجال الاستثمار من أجل التنمية، من إصلاح نظام الاستثمار الدولي ونظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، على نحو ما ورد في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٥.

٢٥- وطلب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أن يركز الأونكتاد الرابع عشر على شواغل أقل البلدان نمواً بأن عدم كفاية تمويل التنمية جعل التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف برنامج عمل اسطنبول بعيداً كل البعد عن المستوى المرضي. وبالإشارة إلى المناقشات المقبلة لإدارة الديون، قال ممثل إحدى المجموعات الإقليمية الأخرى إن الدول الجزرية الصغيرة النامية، بسبب صغر حجمها وضعفها أمام الصدمات الخارجية، وتعرضها للكوارث الطبيعية وارتفاع أسعار الفائدة ومعدلات النمو المنخفضة، باتت من بين أكثر البلدان المثقلة بالديون في العالم. ودعا ممثل مجموعة إقليمية أخرى، بعد أن ذكّر بالفقرة ٧٦ من برنامج عمل فيينا، إلى توفير حيز خاص في جدول أعمال مجلس التجارة والتنمية لمناقشة المساهمات المقدمة من الأونكتاد إلى البلدان النامية غير الساحلية، وتعميم مثل هذا العمل في الآلية الحكومية الدولية. ولاحظ ممثل مجموعة إقليمية أخرى مرور الاقتصاد الفلسطيني بفترة كساد للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٦. ورغم المساعدة التي تقدمها المنظمات الدولية والبلدان، لم يكف ذلك وحده لتحقيق النمو في عموم الأرض الفلسطينية المحتلة.

٢٦- وأشارت بعض الوفود إلى جهود الأونكتاد المستمرة من أجل تحسين الهياكل التنظيمية والإدارية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى خلق ثقافة قوامها استمرار التحسين داخل الأمانة وتعزيز المساءلة الداخلية. وأشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى أن التقييمات الحديثة أكدت أهمية عمل الأونكتاد ووجاهته، وحددت مواطن قوته، بما في ذلك قدراته البحثية، ونطاق خبراته الداخلية وشبكاته الخارجية وقدرته على تقديم اقتراحات ملموسة بشأن

السياسات. وأشار أيضاً إلى أن على الدول الأعضاء، وهي تتطلع إلى الأونكتاد الرابع عشر، أن تنتقل من مرحلة اتخاذ القرارات إلى مرحلة تنفيذ الإجراءات.

باء - الجزء الرفيع المستوى: استراتيجيات التنمية في عالم معولم:

١ - العمليات المتعددة الأطراف لإدارة الدين الخارجي السيادي
(البند ٢ (أ) من جدول الأعمال)

٢٧ - تألف الفريق المشارك في الحلقة من نائب رئيس وزراء فييت نام؛ ووزير المالية في كابو فيردي؛ وأمين العلاقات الاقتصادية الدولية في وزارة الشؤون الخارجية والدين بالأرجنتين؛ وممثل عن اللجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث؛ وأستاذ في الاقتصاد التطبيقي من جامعة ليدز، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

٢٨ - وناقش المشاركون في الحلقة أهمية القدرة على تحمل الديون من أجل التنمية والحاجة إلى تحسين عمليات إعادة هيكلة الديون القائمة. وسلطت تجارب بلدان عديدة الضوء على المشاكل الأساسية والسياسات الناجحة في مجال إدارة الديون. وأكدت مجموعات إقليمية ووفود عدة على أن الموضوع مناسب من حيث التوقيت ومهم بالنسبة للبلدان النامية، ورحبت بالإسهامات التي قدمها الأونكتاد. ولاحظ المشاركون في الحلقة أن بيئة الاقتصاد الكلي الحالية التي قوامها ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض أسعار السلع الأساسية قد عرضت للخطر قدرة العديد من البلدان على تحمل الديون، مما يوحي بزيادة خطر وقوع مشاكل تتعلق بالديون السيادية في المستقبل. وستظل بلدان عديدة عرضة للتأثر بالتغيرات في الظروف الخارجية التي قد تقوض قدرتها على تحمل الديون وتضر بتنميتها. واتفق المشاركون في الحلقة والعديد من المجموعات الإقليمية والوفود على أن المجتمع الدولي بحاجة إلى اتباع نهج متعدد الأطراف في إعادة هيكلة الديون من أجل معالجة تلك المشاكل بصورة جماعية.

٢٩ - ورأى العديد من الوفود والمشاركين في الحلقة أن الصناديق الانتهازية تشكل خطراً كبيراً على القدرة على تحمل الديون. والتجربة التي خاضتها الأرجنتين من عهد قريب توضح بجلاء مدى الضرر الذي قد تلحقه الصناديق الانتهازية بعملية إعادة هيكلة الديون. ولاحظ العديد من المجموعات الإقليمية والوفود والمشاركين أن المسألة قد أثرت في قرار الجمعية العامة الذي دعا إلى وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية. وأعربوا أيضاً عن تقديرهم الكبير لعمل الأونكتاد بصفته الأمانة الفنية للجنة المخصصة لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية، فضلاً عن مدخلات البحث والتحليل التي قدمها بشأن هذه المسألة. ووافقت وفود كثيرة على أن المبادئ الأساسية التي اعتمدت في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة خطوة هامة نحو تعزيز تحسين عمليات إعادة هيكلة الديون. ودعت الدول الأعضاء البلدان التي لم تشارك بعد في الحوار إلى القيام بذلك.

٣٠- ورغم أن المشاركين قد اتفقوا إجمالاً على أن مناقشة آلية قانونية أمر له ما يبرره، فقد رأت بعض الوفود أن صندوق النقد الدولي هو المحفل المناسب لعقد المناقشة نظراً لخبرته التقنية ودوره المحوري في النظام المالي العالمي. ومع ذلك، فقد رأت وفود عدة أخرى أن الأمم المتحدة هي المحفل الأنسب، نظراً لوجود سابقة بتناول تسوية الديون السيادية في الجمعية العامة، حيث تتسم بديمقراطية أكبر وهي أكثر شفافية وشمولاً. أما صندوق النقد الدولي فليس محفلاً محايداً.

٣١- واتفق العديد من المجموعات الإقليمية والوفود على أن الأونكتاد يضطلع بدور هام في توفير البحوث والتحليل والمساعدة التقنية، وتقديم الدعم إلى عملية بناء توافق الآراء في مجال الديون. وحظي عمله، بوصفه أمانة، بتقدير واسع النطاق، وأيدت البلدان استمرار مشاركته في هذه العملية. وينبغي أيضاً أن يتولى الأونكتاد متابعة قرار الجمعية العامة وتنفيذ المبادئ الأساسية.

٢- دور المرأة بوصفها عاملاً محفزاً للتجارة والتنمية (البند ٢ (ب) من جدول الأعمال)

٣٢- افتتح الأمين العام للأونكتاد الجزء الرفيع المستوى. وقدم عروضاً الخبراء المشاركون في النقاش على النحو الآتي: الممثلة الخاصة لمجموعة البنك الدولي لدى الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية؛ ومديرة برنامج الشؤون الجنسانية والتغيرات العالمية في معهد الدراسات العليا الدولية والإنمائية بجنيف (سويسرا)؛ وعضو في مجلس سيدات الأعمال العربيات؛ وكبير الموظفين المعنيين بالشراكات في مصرف التنمية الأفريقي. وساهمت المناقشات في زيادة الأهمية السياسية للقضايا الجنسانية، مفرزة في الوقت ذاته رؤى جديدة للعلاقة بين التجارة والتنمية والشؤون الجنسانية. وتناولت حلقة النقاش ثلاثة أوجه من الخطاب المتعلق بنوع الجنس والنظريات الاقتصادية هي: تأثير تحرير التجارة في المرأة؛ والمرأة بوصفها محفزاً للتنمية الريفية؛ وتمكين المرأة اقتصادياً في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأعربت وفود يتجاوز عددها العشرين عن آرائها، فأيدت ولاية الأونكتاد في مجال التجارة والشؤون الجنسانية وأثنت على ما تحققت من نتائج.

٣٣- واتفق العديد من الوفود عموماً على أن تمكين المرأة اقتصادياً يعود بنفع كبير على جميع المجتمعات، وأن توفير التعليم الجيد للمرأة يسهم إسهاماً كبيراً في النمو الاقتصادي. وبالإضافة إلى الجدوى الاقتصادية من المساواة بين الجنسين، أقرت تلك الوفود بأن تمكين المرأة عنصر حاسم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٤- واعترفت وفود عدة بدور المرأة في التجارة والتنمية، ولا سيما من خلال المشاريع الصغيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحجم، وأشارت في الوقت ذاته إلى العقبات الجنسانية التي تعترض المرأة. فما زالت الحواجز القانونية والتنظيمية التي تعوق انخراط المرأة في تنظيم المشاريع والعمالة منتشرة في مختلف البلدان. وثمة حاجة إلى إصلاحات تنظيمية لإلغاء التمييز

الرسمي في القوانين. ورأت بعض الوفود أن العقليات والمواقف الاجتماعية والثقافية ينبغي أن تتغير أيضاً. فأوجه التحيز الراسخة تحول في الغالب دون ترجمة التشريعات والسياسات التقدمية إلى نتائج متساوية. ويقيد العبء المزدوج الذي يقع على عاتق المرأة في الرعاية والعمل المنتج إمكاناتها الاقتصادية.

٣٥- واتفق المشاركون في المناقشة والمندوبون على أن تحرير التجارة لم يحقق آثاراً إيجابية لا لبس فيها تشمل الجميع، وأن تأثيره في المرأة ذو حدّين أحياناً. فقد تكسب المرأة وتخسر في آن معاً من تحرير التجارة. ولدى استعراض تجربة ألمانيا، يتبين أن أنماط تحرير التجارة اقترنت بابتعاد المرأة تدريجياً عن قطاع الزراعة. أما في العالم العربي، فإن القطاعات التي تستخدم العمالة الرجالية بكثافة هي التي استفادت كثيراً من تحرير التجارة، ولا سيما الطاقة والاتصالات؛ ويندرج معدل بطالة النساء المتعلّمات تعليماً جيداً في العالم العربي ضمن أعلى المستويات في العالم.

٣٦- ويمكن أن تؤدي التنمية الاقتصادية إلى الحد من أوجه التفاوت ذات المنحى الجنساني، رغم أن هذه العملية لن تكون تلقائية، بل لا بد من اتخاذ تدابير استباقية. ولكي تكون السياسات التجارية شاملة للجميع، ينبغي تنفيذ سياسات تكميلية، كالسياسات الاجتماعية التي تمكّن المرأة من تحقيق التوازن بين الحياة الأسرية والحياة العملية، وسياسات التنمية الريفية والسياسات التعليمية المراعية للاعتبارات الجنسانية. والأهم من ذلك قياس القيمة الاقتصادية لعمل الرعاية والاعتراف بها.

جيم - الترابط: الأمولة وهشاشة الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العالمي (البند ٣ من جدول الأعمال)

٣٧- تناولت المداولات التي جرت في إطار هذا البند من جدول الأعمال حالة الاقتصاد الكلي العالمي على خلفية الفصلين الأول والثاني من تقرير التجارة والتنمية، ٢٠١٥: وضع البيان المالي العالمي في خدمة التنمية. وبعد مرور سبع سنوات على بدء الأزمة المالية، وفي ظل تباطؤ الطلب الإجمالي العالمي، واستمرار عدم المساواة في الدخل وكذا الهشاشة المالية، ظل نمو التجارة والإنتاج على الصعيد العالمي ضعيفاً. وعدم كفاية تشكيلة تدابير السياسة العامة في البلدان المتقدمة، مقروناً بنظام مالي معطل متحيز للاستثمارات القصيرة الأجل واستثمارات المضاربة، ربما يتسبب في نشوء "فقاعات" في قيمة الأصول ويدفع بهذه الاقتصادات إلى ركود مزمن. وتشمل العوامل السلبية الأخرى المؤثرة في البلدان النامية انخفاض أسعار السلع الأساسية، والانعكاس الحاد في مسار تدفقات رأس المال في ظل زيادة تقلب الأسواق المالية وتعاضم المخاوف بشأن القدرة على تحمل الديون، ولا سيما في القطاع الخاص. وترتب على الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة أن البلدان النامية لم يعد بوسعها الاعتماد على الصادرات وحدها لتسريع وتيرة النمو، بل لا بد لها من البحث عن محركات جديدة للنمو قوامها

اضطلاع الأسواق المحلية والإقليمية بدور أكبر. وقد أثار ذلك قلقاً إزاء احتمالات تحقيق خطة التنمية الطموحة لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٨- وقال عدة متكلمين، بينهم متكلم باسم مجموعة إقليمية، إنه لا بد، في عالم مترابط على الصعيد العالمي، أن تكون السياسات الاقتصادية الوطنية متسقة على الصعيد العالمي، والتدابير القصيرة الأجل متسقة مع الأهداف الطويلة الأجل. وبينما تساءل وفدان عن القوى الاجتماعية التي يمكن أن تحقق الحد الأدنى من الاتساق الدولي اللازم لتنسيق السياسات، ألمح أحد أعضاء فريق المناقشة إلى زيادة الاعتراف بأن النماذج التي تنبئ عليها السياسات الاقتصادية الراهنة تتسبب في مشاكل بالنسبة لجميع البلدان، وهو ما قد يحفز على عملية المراجعة الجذرية اللازمة.

٣٩- وأنتت عدة وفود على أمانة الأونكتاد لما أدرجته من تحليل سليم وتوصيات بشأن السياسات العامة في وثائق المعلومات الأساسية عن الحالة الاقتصادية العالمية وآثارها في البلدان النامية. فقد كان التحليل متعمقاً وشاحداً للفكر، وأعطى صورة دقيقة. وقالت عدة وفود أخرى إن التوصيات مناسبة ووجيهة، ولا سيما منها ضرورة تشديد التنظيم المالي، وإصلاح الإدارة في المؤسسات المالية الدولية، وتبني سياسات اقتصاد كلي أكثر توسعاً. ودعت، علاوة على ذلك، إلى إجراء مناقشة مستفيضة لتقرير التجارة والتنمية، ٢٠١٥، أثناء الدورة التنفيذية الثانية والستين لمجلس التجارة والتنمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

دال - مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١ - ٢٠٢٠: التقرير المرحلي الرابع (البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٠- لدى نظر المجلس في بند جدول الأعمال، اتفقت الدول الأعضاء عموماً على أن يكثف الأونكتاد الجهود الرامية إلى مواصلة تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١ - ٢٠٢٠ بغية تمكين هذه البلدان من تحقيق نمو اقتصادي قوي ومطرد ومنصف وشامل، نمو لازم لبلوغ الأهداف العامة لبرنامج العمل بحلول عام ٢٠٢٠.

٤١- وأجمعت الدول الأعضاء على دعمها القوي لأنشطة الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً مساهمةً منه في تنفيذ برنامج العمل. وأشارت الدول إلى أن الأركان الثلاثة لبرنامج عمل الأونكتاد - البحث وتحليل السياسات، والتعاون التقني وبناء القدرات، وبناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي - تشكل أنشطة رئيسية في دعم تلك البلدان. ولاحظت الدول أن الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة ضرورية لضمان أوجه التآزر فيما بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة حيث يتداخل ركن البحث وتحليل السياسات مع الركنين الآخرين بطريقة متماسكة.

٤٢- وأعرب العديد من البلدان والمجموعات الإقليمية عن القلق لأنه رغم تحقيق نمو اقتصادي متوسط ومطرد في أقل البلدان نمواً، فإنه يظل دون الهدف المتفق عليه دولياً والمحدد في نسبة ٧ في المائة التي من شأنها أن تمكن نصف أقل البلدان نمواً من الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠. ويستدعي ذلك تطوير القدرات الإنتاجية وتعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي لمعالجة الأسباب الجذرية للتخلف في تلك البلدان وضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتوسيع نطاق العمالة المنتجة. وإذا أُريد لأقل البلدان نمواً أن تزدهر ببناء القدرات الإنتاجية، فإن على جميع البلدان أن تواكب بالوفاء بما التزمت به من المساعدة الإنمائية الرسمية وأن تعالج القضايا النظامية العالمية. ويتعين على هذه البلدان أيضاً أن تزيد من الاستثمارات العامة والخاصة، وأن تحرص على أن تكون هذه الاستثمارات متوازنة قطاعياً. ولدى تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، ينبغي لشركاء التنمية أيضاً أن يواصلوا توجيه هذه المساعدة إلى أضعف البلدان.

٤٣- وشجع بعض الدول الأعضاء أقل البلدان نمواً على تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين من أجل جلب استثمار أجنبي مباشر جديد، والحصول على إمكانية الوصول إلى سوق أوسع والاستفادة من وفورات الحجم. وذكرت إحدى المجموعات الإقليمية أن من المهم بالنسبة لأقل البلدان نمواً مواصلة سعيها إلى هئية بيئة استثمارية شفافة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن تحديد مستوى أساسي لتنمية رأس المال البشري.

هاء- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تحرير قدرات تجارة الخدمات في أفريقيا من أجل تحقيق النمو والتنمية
(البند ٥ من جدول الأعمال)

٤٤- كما في الدورات السابقة، نظر المجلس في تقرير الأونكتاد عن التنمية الاقتصادية في أفريقيا. وقدمت أمانة الأونكتاد التقرير المعنون "التنمية الاقتصادية في أفريقيا عام ٢٠١٥: تحرير قدرات تجارة الخدمات في أفريقيا من أجل تحقيق النمو والتنمية".

٤٥- وشددت ممثلة إحدى المجموعات الإقليمية الأفريقية على أن النمو المستدام يتوقف على مدى وجود بيئة اقتصادية عالمية مستقرة وأعربت عن بالغ قلقها إزاء تقلب أسعار السلع الأساسية بالنظر إلى اعتماد البلدان الأفريقية على السلع الأساسية، ولا سيما النفط الخام. ودعت البلدان المانحة إلى الوفاء بالتزامها المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ولاحظ ممثلو بعض المجموعات الإقليمية أهمية ربط أفريقيا بسلاسل القيمة العالمية. وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى بأن يدعم الأونكتاد الرابع عشر أفريقيا في سعيها إلى إقامة منطقة تجارية حرة في القارة، وأن يكون المنطلق في ذلك من تعزيز الخدمات المقدمة للمساهمة في النمو والتجارة والتنمية في أفريقيا.

٤٦- وخلال حلقة النقاش، أثنى العديد من المجموعات الإقليمية والوفود على الأونكتاد لما تميز به التقرير من أهمية، ولتنظيم حلقة النقاش المتعلقة بالموضوع المختار. وأعربت عدة وفود أيضاً عن الحاجة إلى زيادة قدرة أفريقيا على إيجاد فرص العمل من خلال تقديم الخدمات وضمان الانتقال من وظائف ذات قيمة مضافة منخفضة إلى أخرى ذات قيمة أعلى تعزز النمو والتحول الهيكلي.

٤٧- وذكر أحد المندوبين أن منح استثناء لأقل البلدان نمواً في مجال الخدمات يمثل فرصة بالغة الأهمية تتيح لأقل البلدان الأفريقية نمواً الوصول إلى أسواق الخدمات بالنسبة إلى المصدرين، وأن دعم الأونكتاد ضروري لدراسة وفهم عروض الأفضليات المقدمة.

٤٨- وأشار مندوب آخر إلى القلق من أن أفريقيا ما فتئت تنصرف عن قطاع الصناعة بينما القارة آخذة في التوجه أكثر إلى قطاع الخدمات. لذا من الضروري النظر في استغلال مواطن التكامل بين كلا القطاعين حتى يتسنى لأفريقيا أن تُسخر بالكامل فرص العمل والفرص المدرة للدخل في قطاع الخدمات.

٤٩- ولاحظ مندوب آخر أيضاً أن بعض البلدان تصدر سندات في الأسواق الرأسمالية الأجنبية. وعلى الرغم من أن ذلك مسألة إيجابية، ينبغي مراعاة كيفية تصنيف تلك السندات، وتكاليف رأس المال، وقابلية التعرض إلى الأسواق المالية.

واو- تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي (البند ٦ من جدول الأعمال)

النظام التجاري المتعدد الأطراف المتطور

٥٠- تحدث الأمين العام للأونكتاد والمدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية، في عروضهم، عن أهمية التنمية والتعاون في دعم التنمية المستدامة الشاملة للجميع. وذكروا أن على النظام التجاري المتعدد الأطراف المتطور أن يكون أكثر شمولاً، وأكثر توازناً في نشر تدابير الحد من الفقر ومزايا الأمن الغذائي، مع الحفاظ على البيئة الطبيعية. وأشاروا إلى أن الحاجة تدعو إلى التمكين، لأن من الصعب على البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، والنساء، وأصحاب الحيازات الصغيرة، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وعلاوة على ذلك، من المهم استهداف نواتج واقعية في المؤتمر الوزاري العاشر المقبل لمنظمة التجارة العالمية. ولا يزال يتعين التصدي بنجاح لقضايا التنمية في الأجل الأطول، ولا سيما الإعانات الزراعية.

٥١- وأعرب الكثير من ممثلي البلدان النامية عن القلق إزاء الاتفاقات التجارية والاستثمارية الإقليمية الكبرى، التي تستبعد معظم البلدان النامية بينما تمسهم بشدة. وطلب أحد الوفود أن

يجري الأونكتاد دراسة بشأن التأثير المحتمل للاتفاقات الإقليمية الكبرى وبشأن تسويات المنازعات بين المستثمر والدولة.

٥٢- وعرض مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، التابعة للأونكتاد، مذكرة أعدتها الأمانة حول هذا الموضوع (TD/B/62/2). فأوضح الاتجاهات والتغيرات الأخيرة في النظام التجاري العالمي، وأولى اهتماماً خاصاً للطريقة التي قد تساهم بها التجارة، وأعمال الأونكتاد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ربط التجارة والسياسة التجارية بأهداف التنمية المستدامة

٥٣- ناقش كبار ممثلي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا كيفية ربط التجارة والسياسة التجارية بأهداف التنمية المستدامة.

٥٤- فذهبوا إلى أن التكامل الإقليمي وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسلط أحد المشاركين في النقاش الضوء على أهمية الشفافية والكفاءة في التجارة عن طريق وضع معايير وتوصيات متعلقة بتيسير التجارة؛ وعرض مشارك آخر مشاريع لتدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبصمة الكربون التي تخلفها الصادرات من الأغذية وتحديد المعايير البيئية للمنتجات. بينما ذهب مشارك آخر إلى أن الكثير سيتوقف، فيما يخص أفريقيا، على نتائج المنطقة القارية للتجارة الحرة في السلع والخدمات.

دور المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في إنتاج السلع الأساسية المستدامة والتجارة فيها

٥٥- في أول عرض من عدة عروض قدمها المشاركون في حلقة النقاش، استعرضت أمانة الأونكتاد التحديات والفرص الرئيسية القائمة بالنسبة إلى أصحاب الحيازات الصغيرة في مجال إنتاج السلع الأساسية المستدامة والتجارة فيها. وقدم أحد المشاركين وصفاً لبرنامج المشتريات من أجل التقدم والطريقة التي يلي بها العديد من احتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة. وعرض مشارك آخر تحليلاً للسبل الكفيلة بالتصدي لإقبال المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الأفريقية على اكتساب قدرات تجهيز المنتجات الزراعية، بينما سلط آخر الضوء على الدور الذي تضطلع به رابطات أصحاب الحيازات الصغيرة في بناء الحلول لاستدامة نموذج أصحاب الحيازات الصغيرة.

٥٦- واستكشف المشاركون دور أصحاب الحيازات الصغيرة في مجال الأمن الغذائي والتنمية الاجتماعية، متسائلين عن كيفية دعمهم بشكل أفضل. وأشاروا إلى أن تحسين فرص الحصول على الأراضي والأسمدة والتمويل أمر مهم لاستدامة عمليات أصحاب الحيازات الصغيرة وربحيتها. ثم إن

وضع خطط للحماية الاجتماعية والتأمين البالغ الصغر لفائدة أصحاب الحيازات الصغيرة، أمر حاسم لتنميتهم.

٥٧- ويشكل توقف المفاوضات في جولة الدوحة الجارية عقبة أمام تحسين ظروف أصحاب الحيازات الصغيرة. وعلاوة على ذلك، أشارت عدة وفود إلى تعدد الحواجز التقنية المعوقة للتجارة ومعايير الصحة والصحة النباتية، التي ترى أنها في الواقع حواجز غير تعريفية أمام وصول صغار المنتجين إلى الأسواق.

زاي- الاستثمار من أجل التنمية: إصلاح نظام الاستثمار الدولي
(البند ٧ من جدول الأعمال)

٥٨- ناقشت الدورة النتائج المتوصل إليها والمقترحات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٥. وعلى النحو المطلوب في خطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، كانت دورة المجلس الثانية والستون أول اجتماع حكومي دولي لمناقشة اتفاقات الاستثمار.

٥٩- وافتتح الاجتماع الأمين العام للأونكتاد. وقدم مدير شعبة الاستثمار والمشاريع في الأونكتاد عرضاً عن الاتجاهات الأخيرة السائدة في الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات الاستثمار، واستعرض المواضيع الرئيسية التي تناوّلها التقرير.

٦٠- وعرض المشاركون في حلقة النقاش، الممثلون لأصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، النهج التي تتبعها بلدانهم أو جهاتهم المعنية إزاء إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية. وذكروا أن هذه النهج تجسد في الغالب خيارات سياسية يضعها الأونكتاد، من قبيل تحسين الشروط الرئيسية لهذه الاتفاقات، وتعزيز عملية تشجيع الاستثمار، وضمان الاستثمار المسؤول وتحسين آليات تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار. ويمكن التوصل إلى هذه الآليات، على سبيل المثال، من خلال إنشاء محكمة دولية معنية بقضايا الاستثمار أو عن طريق تعزيز سبل بديلة لحل المنازعات.

٦١- وسلط بعض المشاركين في حلقة النقاش الضوء على أهمية الأطر القانونية الوطنية في تعزيز وحماية الاستثمارات، بينما اقترح آخرون نهجاً بديلاً، مثل تجنب تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. واقترح أحد المشاركين في حلقة النقاش إنشاء آلية مؤسسية منفصلة عن معاهدات استثمارية محددة لحل النزاعات بمشاركة أصحاب المصلحة المتضررين أو المهتمين. وشدد عدة مشاركين في حلقة النقاش على أهمية إشراك القطاع الخاص في إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، مشيرين إلى أن القطاع الخاص قد يضطلع بدور حاسم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن اتفاقات الاستثمار الدولية تشكل أداة هامة لحماية الاستثمار وجذبه.

٦٢- واتفقت وفود عديدة على أن هناك حاجة ملحة إلى إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية. وأنتت الدول على الأونكتاد لتحليله التحديات القائمة ولحلولة العملية المنحى، موردةً أمثلة على معاهدات محددة. وعلاوة على ذلك، بفضل خريطة الطريق التي وضعها الأونكتاد للإصلاح يتسنى لواضعي السياسات اختيار أنسب الخيارات لأهدافهم السياساتية الخاصة. ورحب مندوبان بإطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، الذي يزود الحكومات بتوجيهات قيمة في إعداد جيل جديد من سياسات الاستثمار منذ عام ٢٠١٢.

٦٣- وشدد ممثلو بعض الدول الأعضاء على خطر استمرار تجزؤ نظام اتفاقات الاستثمار الدولية الناجمة عن اتباع البلدان نهجاً مختلفة إزاء إصلاح المعاهدات، دونما تشاور أو تنسيق بشكل صحيح. وذكرت وفود عديدة الحاجة إلى هيكل دعم متعدد الأطراف، وأكدت دور الأونكتاد بوصفه محفلاً لتوافق الآراء على الصعيد الدولي لدعم المبادرات الدولية الرامية إلى إصلاح الحوكمة في مجال الاستثمار. وأضافت أن الأونكتاد قد استجاب لخطة عمل أديس أبابا التي تكلفه بمواصلة برنامجه الحالي للاجتماعات والمشاورات مع الدول الأعضاء بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية.

٦٤- وأنتت وفود عديدة على الأونكتاد لما يقدمه من مساعدة تقنية وبناء للقدرات بجودة عالية فيما يتصل باتفاقات الاستثمار الدولية، وتعزيز قدرات واضعي السياسات على إعداد اتفاقات ملائمة لتحقيق التنمية المستدامة.

حاء- العملية التحضيرية لدورة المؤتمر الرابعة عشرة (البند ٨ من جدول الأعمال)

٦٥- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، أبلغ رئيس المجلس الدول الأعضاء باعتماد الموضوع الرئيسي والمواضيع الفرعية للمؤتمر بعد الانتهاء من إجراء الموافقة الصامتة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وأشار الرئيس إلى أن الاتفاق تم على أساس أن تشكل مسألة المرأة والشباب جزءاً من نتائج الأونكتاد الرابع عشر. وأشار الرئيس كذلك إلى أن اللجنة التحضيرية للأونكتاد الرابع عشر، المنشأة رسمياً أثناء الدورة، ستكلف بالمسائل الموضوعية للعملية التحضيرية.

٦٦- وأدلى ممثل بيرو ببيان قدم فيه إلى المجلس توضيحاً رسمياً ومفصلاً للأسباب القاهرة التي أجبرت الحكومة على الجزم بأنها لم تعد قادرة على استضافة الأونكتاد الرابع عشر. وقال إن القرار جاء استجابة لحالة فريدة وغير متوقعة، وسيعمل على أن يجري المؤتمر في ظروف مرضية في بلد مضيف آخر. وأعربت حكومة بيرو عن أسفها البالغ لما قد يسببه هذا القرار من عثرات وأعربت عن شكرها للعديد من الجهات التي أعربت عن مشاعر الاحترام والتضامن^(٢).

(٢) انظر أيضاً الوثيقة TD/B/62/10.

٦٧- وقدم رئيس المجلس برنامج عمله المقترح للجنة التحضيرية، الذي يرمي إلى أقصى قدر من المشاركة وإلى أدنى الحالات من تزامن الاجتماعات، ودعا منسقي المجموعات الإقليمية إلى المساعدة في تعزيز الشفافية والانفتاح. وإذا كان الإعلان الأخير بشأن مكان عقد المؤتمر قد أوضح أن تأخيراً طفيفاً في مواعيد المؤتمر سيكون أمراً حتمياً، فإن تنظيم العمل يهدف إلى ضمان خروج الأونكتاد الرابع عشر بنتائج جيدة. وقال إنه سيعد "مسودة أولى" تشكل أساساً للمضي قدماً في المفاوضات من أجل تعزيز الأونكتاد وضمان دوره الحقيقي واللازم بغية بلوغ هدف الرخاء للجميع. وستستند المسودة الأولى إلى ورقات موقف ستعدها مختلف المجموعات الإقليمية؛ وجرى الترحيب أيضاً بورقات موقف مقدمة من كل وفد على حدة. أما المدخلات الأخرى فستشمل تقرير الأمين العام المقدم إلى الأونكتاد الرابع عشر والنتائج ذات الصلة المنبثقة عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية.

٦٨- وقال إنه يعتزم عقد اجتماع للجنة التحضيرية في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بغية إتاحة الفرصة أمام المجموعات الإقليمية والوفود لعرض ورقات موقفها. ويمكن عقد اجتماعات غير رسمية بعد ذلك من أجل توضيح كل ورقات الموقف. ويمكن لأمانة الأونكتاد أيضاً أن تنظم دورات إعلامية إضافية حسب الحاجة من أجل معالجة مسائل فنية محددة. والهدف هو إعداد المسودة الأولى بنهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وتقديمها إلى اللجنة التحضيرية في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، مما سيشجع للدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية ما يكفي من الوقت لتحضير القراءة الأولى. ومن المتوقع أن تجري القراءة الأولى في مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٦٩- وبما أن الوفود لن يكون بوسعها التعليق على برنامج العمل المقترح خلال دورة المجلس الحالية، تبين له أن الدورة الأولى للجنة التحضيرية ستجري في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ تحسباً لاحتمال تمكن الوفود من الاتفاق على برنامج العمل المقترح للمرحلة الأولى من العملية التحضيرية. وفي تلك الجلسة الأولى للجنة التحضيرية، ستمكن الوفود أيضاً من الإدلاء ببيانات عامة بشأن رؤاها للأونكتاد الرابع عشر ونتائجه.

٧٠- وأعرب ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية عن استعدادهم للمشاركة في المناقشات والمفاوضات الجارية في إطار العملية التحضيرية، حتى يخرج الأونكتاد الرابع عشر بنتائج ناجحة. وذكر الممثلون أن الاتفاق على الموضوع الرئيسي والمواضيع الفرعية للمؤتمر قد أبان عن حسن النية وجسد روح التعاون والمشاركة البناءة. وأشارت مجموعات إقليمية إلى اتفاقها العام مع القراءة الأولى المقترحة للمسودة الأولى للوثيقة الختامية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٧١- وذكرت ممثلة إحدى المجموعات الإقليمية أنه في معرض الانتقال من التفاوض إلى بناء التوافق في الآراء، أغفل أن الخلاف مكوّن أساسي للاتفاق. وأضافت أن الأونكتاد أنشئ تحديداً من أجل التداول والتفاوض واتخاذ القرارات والإجراءات على الصعيد الحكومي الدولي.

ولدى طمأنة شركاء الأونكتاد من المجموعات الإقليمية بأن القضايا التي تمهم ستُدْرَج في الوثيقة الختامية للمؤتمر، في إطار روح بناءة، ساد توقع بأن القضايا التي تحظى بأهمية لدى البلدان النامية ستُدْرَج أيضاً، ذلك أن من شأن هذه المناقشة الموضوعية الصادقة للقضايا الرئيسية أن تُسهم في بناء توافق حقيقي للآراء. وأعربت عن أملها في أن تكون الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر في مستوى طموحات الشركاء وتوقعاتهم. ومن شأن تعزيز الأونكتاد أن يؤدي إلى تعزيز النظام المتعدد الأطراف. وأعرب ممثل مجموعة إقليمية أخرى عن الالتزام بالأونكتاد الرابع عشر بصفته وسيلة لتعزيز المجالات المشمولة بولايته، ودعم الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، الأمر الذي سيمكن من الانتقال من القرارات إلى الإجراءات.

طاء- مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي (البند ٩ من جدول الأعمال)

٧٢- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، أوجز نائب الأمين العام مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وسلط الضوء على جهود الأونكتاد المبذولة في مجموعة من المجالات ذات الصلة بولايته، وهي التجارة والتمويل والسلع الأساسية والاستثمار وتطوير المشاريع وتسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية.

٧٣- ثم ناقش أعمال المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي عقد في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥، مركزاً على مساهمات الأونكتاد التي جرت مؤخراً في إطار متابعة المؤتمر. وسلط الضوء على تعزيز دور الأونكتاد بوصفه إحدى الجهات المؤسسية الرئيسية الخمس صاحبة المصلحة في عملية المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وعلى قدرة الأونكتاد على توجيه المفاوضات من خلال الإحاطات الإعلامية والحلقات الدراسية وحلقات العمل والمشاركة في استضافة المناسبات التي ينظمها مكتب الأونكتاد في نيويورك. وأشار إلى أن دور الأونكتاد في مساعدة البلدان من أجل رصد وتنفيذ سياسات التجارة والتنمية قد تعزز، وأشار إلى ذكر الأونكتاد في الوثيقة الختامية، وخطة عمل أديس أبابا (الفقرات ٨٨ و ٩١، و ٩٧، و ١٢٣ و ١٣٢).

٧٤- وأعرب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية عن ارتياحه للتقرير.

ياء- تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (البند ١٠ (ب) من جدول الأعمال)

٧٥- ردت ست مجموعات و ١٤ دولة عضواً ومنظمة دولية واحدة على التقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (TD/B/62/3). فأجمعوا على تقديرهم

للتقرير، ورددوا ما ورد فيه من نتائج وتوصيات، وقالوا عنه إنه تقرير دقيق شامل جاء في الوقت المناسب.

٧٦- ولدى تلخيص التقرير، أشار ممثل الأمانة إلى الآفاق الاقتصادية القائمة التي تلوح في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإلى احتجاز الإيرادات الفلسطينية من لدن الحكومة الإسرائيلية وظروف العيش غير اللائقة السائدة في قطاع غزة. وقال إن هناك حاجة إلى رفع الحصار المفروض على غزة وإعادة تفعيل اتفاق التنقل والعبور لعام ٢٠٠٥. وحث الدول الأعضاء على تأمين الموارد من أجل تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠/٦٩ ومشاريع بناء القدرات.

٧٧- ولاحظ ممثل المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والتميز البطء الحاصل في عملية إعادة إعمار غزة وتلقي المبالغ المقدمة من الجهات المانحة. ومع بلوغ عدد المستوطنين الإسرائيليين ٦٥١ ٠٠٠ مستوطن، صار الاحتلال الإسرائيلي هيكلاً استعماريًا للمستوطنين، يقضي على الحل القائم على وجود دولتين. وإذا استمرت الاتجاهات الديمغرافية الحالية، ستصبح إسرائيل دولة فصل عنصري بحكم القانون. لذا ينبغي تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠/٦٩ تنفيذاً كاملاً مع تقديم الموارد اللازمة، وينبغي للتقرير المقبل المتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني أن يركز على القدس.

٧٨- ورحبت وفود عديدة بالقرار، الذي طلب إلى الأونكتاد "أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريراً عن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي"، وحثت الدول الأعضاء والأمم المتحدة على ضمان الموارد اللازمة لتنفيذه.

٧٩- وتوافقت آراء الأعضاء على أن تدهور الظروف الاجتماعية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة يبعث على القلق. ومما ساهم في تدهور هذه الظروف إقدام إسرائيل على فرض القيود ومصادرة الموارد وبناء المستوطنات وتدمير الأصول وشن العمليات العسكرية. وطلب مندوبون عديدون أن تلتزم حكومة إسرائيل بأحكام القانون الدولي. وأشاد مندوبون عديدون بالإصلاحات التي تنفذها السلطة الفلسطينية، إذ رأى فيها ممثل إحدى المجموعات الأساس الذي ستقوم عليه الدولة الفلسطينية وحل الدولتين في المستقبل، موصياً بمواصلة الإصلاحات ونزع سلاح الجماعات الإرهابية.

٨٠- وأعرب معظم الوفود عن القلق إزاء الحكومة الإسرائيلية ودأبها على احتجاز الإيرادات الضريبية الفلسطينية، واصفين ذلك بالعقاب الجماعي. وحثوا الحكومة على الالتزام بتحويل الإيرادات الفلسطينية من دون شروط.

٨١- وبشكل عام، اتفق المندوبون على أن هجمات إسرائيل العسكرية وحصارها المفروض على غزة وراء "تقويض التنمية" في غزة وما يسود فيها من فقر وظروف عيش غير لائقة. وأشار بعض المندوبين إلى أن "سجن" السكان بأكملهم أمر لا ينبغي القبول به في القرن

الحادي والعشرين. وأعرب بعض المندوبين عن أسفهم لبطء جهود إعادة الإعمار، ودعوا إلى إجراء تغيير أساسي في البيئة السياسية والاقتصادية.

٨٢- ورحب معظم المندوبين بنجاح تنفيذ مشاريع المساعدة التقنية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وطلبوا إلى الأونكتاد أن يواصل تقديم مساعده وحثوا الجهات المانحة على تقديم الموارد اللازمة لذلك.

كاف- متابعة تقرير وحدة التفتيش المشتركة والاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية (البند ١٢ من جدول الأعمال)

٨٣- أطلع نائب الأمين العام للأونكتاد الدول الأعضاء على التقدم الذي أحرزته الأمانة في متابعة تقرير وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذ خطة العمل التي وافق عليها مجلس التجارة والتنمية في دورته التاسعة والخمسين. وأوضح أيضاً المبادرات والتدابير الإضافية التي اتخذتها الأمانة من أجل تعزيز الأونكتاد.

٨٤- ورحبت غالبية الوفود بتعهد الأمين العام ونائب الأمين العام بتعزيز الأونكتاد والاستفادة إلى أقصى حد من أثر أنشطته. وأعرب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية عن تقديره لأن القرارات الصادرة عن المجلس فيما يخص نظره في تقرير وحدة التفتيش المشتركة قد تم الامتثال لها بالكامل.

٨٥- وطلبت وفود إلى الأمانة تقديم تحديثات منتظمة عن تنفيذ خطة العمل في إطار التحضير للأونكتاد الرابع عشر، وكذلك بعد المؤتمر. وطلب وفد آخر إلى الأمانة أن تقدم معلومات أكثر دقة بشأن المنجزات المحققة وطبيعة التحديات المتبقية.

٨٦- وشدد معظم الوفود على أهمية الإدارة القائمة على النتائج من أجل تحسين الكفاءة والفعالية والأهمية في عمل الأونكتاد. وحث وفد الأمانة على اتخاذ إجراءات ملموسة ومحددة لدى تطبيقها الإدارة القائمة على النتائج وأن تقدم تقريراً عن ذلك.

٨٧- وشدد ممثل مجموعة إقليمية على أهمية التقييم بوصفه أداة لاتخاذ القرار والتعلم المستمر. وحث الوفد على تطوير ثقافة التقييم في الأونكتاد، وأكد من جديد أهمية الحرص على تخصيص الموارد اللازمة من أجل ضمان فعالية مهمة التقييم. وأعربت مجموعات إقليمية عن تقديرها لمنهجية التقييم الخارجي لكل برنامج فرعي تابع للأونكتاد، وشجعت الأمانة على الاستمرار في هذا الاتجاه. وجرى التشجيع أيضاً على الاستمرار في النشر الفعال لتقارير التقييم.

٨٨- وأعرب ممثل مجموعة إقليمية عن تقديره لعمل الأمانة على تحسين اتصالاتها وعن تأييده إدخال مزيد من التحسينات، بما في ذلك استخدام المؤشرات والإحصاءات الشبكية، فضلاً عن

التعريف بعمل الأونكتاد على الصعيدين الوطني والإقليمي. وحث الممثل أيضاً على التفاعل بشكل أوثق مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٨٩- وفيما يخص منشورات الأونكتاد، أوصى الممثل أيضاً (أ) بمواصلة تخفيض عدد المنشورات المطبوعة؛ (ب) وإعداد المزيد من المنشورات التي تصدر مرة كل سنتين؛ (ج) والاستفادة المثلى من الخيارات المتاحة لإصدار منشورات إلكترونية. وشجع الأمانة كذلك على تعزيز تنسيق المنشورات واتساقها.

٩٠- وأشارت وفود إلى زيادة عدد مذكرات التفاهم المبرمة بين الأونكتاد ومنظمات أخرى. وشجعت وفود أخرى الأونكتاد على مواصلة تحسين أوجه التآزر مع المنظمات الدولية الأخرى، وأعدت التأكيد على حاجة الأونكتاد إلى التركيز على ولاياته الأساسية والمجالات التي يمتلك فيها خبرة خاصة. وطلب ممثل مجموعة إقليمية إلى الأمانة أن تنشر مذكرات التفاهم على الموقع الشبكي للأونكتاد أو على بوابة المندوبين.

٩١- وطلب ممثلون من مجموعات إقليمية إلى الأونكتاد مواصلة تحسين التمثيل الجغرافي والجنساني العادل. بيد أن ممثل مجموعة إقليمية شدد على ضرورة الإبقاء على الخبرات المهنية بوصفها معايير الاختيار الرئيسية. وشجع الأونكتاد أيضاً على تحسين إدارة موارده البشرية عن طريق تناول مسائل التوظيف والاختيار والترقية والتعيين والتقاعد بقدر أكبر من المنهجية والكفاءة والشفافية.

٩٢- ورحّب ممثل مجموعة إقليمية أخرى بإنشاء اتفاقات المديرين، ودعا الأونكتاد إلى زيادة الاعتماد على أهداف الأداء في تقييمات أداء الموظفين.

٩٣- وشدد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية على أهمية وضع استراتيجية لجمع الأموال، وشدد على أن تكون الاستراتيجية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بإطار متكامل وفعال للإدارة القائمة على النتائج وتعزيز القدرة على الرصد والتقييم.

٩٤- وأعرب ممثل مجموعة إقليمية أخرى عن تقديره لاستجابة الأمانة للتوصيات الواردة في تقييم أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية مؤخراً، وحث على تنفيذ تلك التوصيات بالكامل.

لام- الجلسة العامة الختامية

٩٥- في الجلسة العامة الختامية، أدلى نائب الأمين العام بملاحظات ختامية. ولاحظ أن ذلك اليوم صادف الوقت الذي صارت فيه خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة جزءاً من الحاضر حيث إن قادة العالم المجتمعون في نيويورك على وشك أن يعتمدوا تلك المجموعة الشاملة والطموحة من الأهداف العالمية الرامية إلى ضمان تحقيق الرخاء والكرامة

للجميع و كوكب أفضل لصالح الجميع. وقال إنه لا بد للدول الأعضاء من ترجمة تلك القرارات إلى أفعال تبدأ بتمهيد الطريق إلى الأونكتاد الرابع عشر الذي سيعقد في عام ٢٠١٦، وهو أول مؤتمر هام يُعقد في حقبة ما بعد ٢٠١٥. وبالاتفاق على موضوع المؤتمر الرئيسي ومواضيعه الفرعية، هناك قدر كبير من التلاقي بين تلك المواضيع ورؤية الأمين العام مثلما هي مبينة في تقريره إلى المؤتمر. ولا تزال هناك مفاوضات ستُعقد وخلافات ستثار وهو أمر طبيعي عندما تتم مناقشة أمور ذات أهمية. وهذا هو السبب الذي يجعل الأونكتاد مفيداً ومنتدى لجميع البلدان لكي تجد فيه نقاط التلاقي في خضم خلافاتها. والأمانة على استعداد للمساعدة بأي طريقة ممكنة.

٩٦- وشدد نائب الأمين العام أيضاً على أن تلك الأهداف، في ضوء اعتماد أهداف التنمية المستدامة، ترتبط ارتباطاً مباشراً بالأونكتاد وهي ترد على موقع الأونكتاد على الإنترنت تحت عنوان "الأونكتاد يحقق نتائج فيما يتعلق بالأهداف العالمية". ومن الأهمية بمكان، إذ نبدأ التحضير للمؤتمر، عدم إغفال كيف يمكن للأونكتاد ضمن ولايته، وهيئات الأمم المتحدة كل ضمن ولايته، أن يحقق أفضل النتائج فيما يتعلق بالأهداف التي ستتفق عليها الحكومات.

٩٧- وفيما يتعلق بإحدى المسائل العملية، وكجزء من التحسينات التي تُدخل على الإدارة القائمة على النتائج، سُجري أمانة الأونكتاد استقصاء للرأي يتناول تجارب الوفود فيما يتعلق بالدورة الثانية والستين لمجلس التجارة والتنمية، منذ مرحلة التخطيط وحتى مرحلة التنفيذ والتجارب التي تلتها. وسيعمم الاستقصاء في غضون الأيام العشرة المقبلة. ولاحظ نائب الأمين العام، مشجعاً جميع الدول الأعضاء على تخصيص الوقت للرد على الاستقصاء، أهمية بحث كيف يمكن تحسين تنظيم وهيكل الاجتماعات على النحو الأفضل وضمان أفضل مستوى ممكن من التفاعل وتحقيق أفضل النتائج من تلك الاجتماعات. ومن الأمثلة على المشاكل التي قد تُثيرها الدول الأعضاء في الاستقصاء توقيت عقد الدورة الذي يتزامن مع انعقاد مجلس حقوق الإنسان، والشاغل المتمثل في عدم إجراء مشاورات كافية قبل اقتراح البرنامج الخاص بالمجلس الأمر الذي أدى إلى إطالة أمد الخلاف على موضوع الجزء الرفيع المستوى، وما إذا كان مستوى المشاركين ملائماً أو ما إذا كان عدد المتكلمين أكثر مما ينبغي أو أقل مما ينبغي، وما إذا كان اختيار المواضيع يتلاءم مع غايات البلدان. فالأجوبة على ذلك الاستقصاء ستساعد في شحذ همة الآلية الحكومية الدولية لكي تخدم مصالح واحتياجات الوفود على نحو أفضل.

٩٨- وهنا ممثل إحدى المجموعات الإقليمية الرئيسة على التوصل إلى استنتاجات متفق عليها بشأن مسائل ذات أهمية بالنسبة للمجموعة، ولا سيما بنود جدول الأعمال المتعلقة بأقل البلدان نمواً وأفريقياً. وأعربت الرئيسة عن تقديرها لما أبدته الوفود من روح تعاون مكنت الدول الأعضاء من الاتفاق على الاستنتاجات وتحقيق تقدم فيما يتعلق بمواضيع المؤتمر وإقرار جدول أعماله المؤقت. وحثت مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أن تُجيب

على مسألة البلد المضيف للمؤتمر المقبل، بغية ضمان أن يحقق الفائدة للجميع ولا سيما للعالم النامي.

ثالثاً - المسائل الإجرائية وما يتصل بها من مسائل

ألف - افتتاح الدورة

٩٩- افتتحت الدورة الثانية والستين للمجلس السيدة آنا ماريا مينينديس بيريس (إسبانيا)، رئيسة مجلس التجارة والتنمية في دورته الحادية الستين المنتهية ولايتها، في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ (أ) من جدول الأعمال)

١٠٠- انتخب المجلس، في جلسته العامة (الافتتاحية) ١١٢٨، السيد ألبرتو بيدرو دالوطو (الأرجنتين) رئيساً للمجلس في دورته الثانية والستين.

١٠١- وانتخب المجلس أعضاء مكتب دورته الثانية والستين بانتخاب نواب الرئيس خلال الجلسة العامة ١١٢٨. وعليه، انتُخب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد ألبرتو بيدرو دالوطو (الأرجنتين)

نواب الرئيس: السيدة فيوريتا كودرا (ألبانيا)

السيد عمرو رمضان (مصر)

السيد أولريش زايدنبرغر (ألمانيا)

السيد تريونو ويووو (إندونيسيا)

السيد ستيفن إندوغو كاراو (كينيا)

السيد (ألفريدو سويسكام (بنما)

السيدة آنا ماريا مينينديس بيريس (إسبانيا)

١٠٢- ووفقاً للممارسة المتبعة، اتفق المجلس على أن يشارك منسقو المجموعات الإقليمية والمجموعات الأخرى المعترف بها في الأونكتاد مشاركة كاملة في أعمال مكتب المجلس.

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(البند ١ (ب) من جدول الأعمال)

١٠٣- أقرّ المجلس، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة كما ورد في الوثيقة TD/B/62/1 (انظر المرفق الأول).

١٠٤- وانتُخب الشخصان التاليان اسماهما عضوين في مكتب اللجنة الأولى للدورة من أجل النظر في البند ٤ من جدول الأعمال المعنون "مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠: التقرير المرحلي الرابع":

الرئيس: السيد إلو لاورو (بنن)

نائب الرئيس - المقرر: السيد محمد أوجار (المغرب)

١٠٥- وانتُخب الشخصان التاليان اسماهما عضوين في مكتب اللجنة الثانية للدورة من أجل النظر في البند ٥ من جدول الأعمال المعنون "التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تحرير قدرات تجارة الخدمات في أفريقيا من أجل تحقيق النمو والتنمية":

الرئيس: السيد موديست جوناثان ميرو (جمهورية تنزانيا المتحدة)

نائب الرئيس - المقرر: السيد ر. م. مايكل تيني (إندونيسيا)

دال - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل (البند ١٥ من جدول الأعمال)

التقرير المُقدّم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة دورات تدريبية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وما لهذه الدورات من تأثير؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٦

١٠٦- انتخب المجلس، في جلسته العامة (الختامية) ١١٤٠، أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٦ على النحو التالي: السيد فرانسوا كزافيي إنغارامي (رواندا)، والسيد كواديو أدجوماني (كوت ديفوار)، والسيد ألفريدو سويسكام (بنما)، والسيد هيكتور كازانويفا (شيلي)، والسيد ر. م. مايكل تيني (إندونيسيا)، والسيد أندريه بونغ (إستونيا)، والسيد جيرزي باورسكي (بولندا).

١٠٧- واتفق المجلس أيضاً على أن يتأسس رئيس المجلس الهيئة الاستشارية في عام ٢٠١٦.

تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية

١٠٨- لم تُعرض على نظر المجلس أي طلبات جديدة.

تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية

١٠٩- لم تُعرض على نظر المجلس أي طلبات جديدة.

استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

١١٠- أقرّ المجلس، في جلسته العامة الختامية، جدول الاجتماعات للفترة المتبقية من عام ٢٠١٥ و جدول الاجتماعات الإرشادي للفترة ما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٦، على النحو الوارد في الورقة غير الرسمية المؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، التي استعرضها مكتب المجلس الموسع في أثناء اجتماعه المعقود في نفس ذلك التاريخ. ويقتصر الجدول الزمني على الاجتماعات التي سَتُعقد حتى آذار/مارس ٢٠١٦، وسيَنقَحُ حالما تتأكد تواريخ انعقاد الأونكتاد الرابع عشر^(٣).

عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٦

١١١- أقرّ المجلس في جلسته العامة الختامية أيضاً عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٦ على النحو التالي: أستراليا وإستونيا وألمانيا وأوغندا والبرازيل وبيلاروس والجمهورية الدومينيكية وزمبابوي والسنغال والصين وغواتيمالا وفرنسا وكندا ولاتفيا والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية.

١١٢- وأبلغ المجلس بأن تسمية ثلاثة الأعضاء في الفرقة العاملة لا تزال منتظرة من مجموعة آسيا - المحيط الهادي. وستُقدم التسميات الواردة قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى المجلس من أجل الموافقة عليها في دورته التنفيذية الثانية والستين.

استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د-١٩)

١١٣- لم يتعين اتخاذ أي إجراء تحت هذا البند من جدول الأعمال.

الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

١١٤- في الجلسة العامة الختامية أيضاً، أبلغ المجلس بأن الإجراءات التي أُتخذت في دورته الثانية والستين لا تترتب عليها أي آثار مالية إضافية.

هاء- اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(البند ١ ج) من جدول الأعمال)

١١٥- اعتمد المجلس، في جلسته العامة (الختامية)، تقرير المكتب المتعلق بوثائق تفويض الممثلين المشاركين في الدورة الثانية والستين للمجلس مثلما ورد في الوثيقة TD/B/62/L.2.

(٣) سيصدر الجدول الزمني الرسمي للاجتماعات في شكل الوثيقة TD/B/INF.233.

واو - مسائل أخرى

(البند ١٦ من جدول الأعمال)

١١٦- أقر المجلس، في جلسته العامة الختامية أيضاً، تبعاً لاستعراض أجراه المكتب، جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الثانية والستين لمجلس التجارة والتنمية، التي ستُعقد في الفترة من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، على نحو ما جاء في الوثيقة غير الرسمية المؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (المرفق الثالث).

زاي - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والستين لمجلس التجارة والتنمية

(البند ١(د) من جدول الأعمال)

١١٧- أحيل النظر في هذا البند إلى المشاورات التي سيعقدها رئيس المجلس. وسيُعرض جدول الأعمال المؤقت بغرض إقراره في الوقت المناسب.

حاء - اعتماد التقرير

(البند ١٧ من جدول الأعمال)

١١٨- اعتمد المجلس، في جلسته العامة الختامية، تقريره على النحو الوارد في الوثائق TD/B/62/L.1 و Add.1 إلى Add.8، TD/B/62/L.2، TD/B/62/L.3، و TD/B/62/SC.I/L.1، و TD/B/62/SC.II/L.2، إلى جانب الوثائق غير الرسمية المتاحة عن الاستنتاجات المتفق عليها والقرار الصادر تحت البند ١٠ (أ) بشأن التعاون التقني. وأذن المجلس للرئيس بأن يستكمل التقرير النهائي حسب الاقتضاء، ووضعا في اعتباره مداولات الجلسة العامة الختامية، وأن يُعدّ تقرير مجلس التجارة والتنمية الذي سيُقدم إلى الجمعية العامة.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الثانية والستين لمجلس التجارة والتنمية

- ١- المسائل الإجرائية:
 - (أ) انتخاب أعضاء المكتب
 - (ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة
 - (ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض
 - (د) جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والستين للمجلس
- ٢- الجزء الرفيع المستوى: استراتيجيات التنمية في عالم معولم:
 - (أ) العمليات المتعددة الأطراف لإدارة الدين الخارجي السيادي
 - (ب) دور المرأة بوصفها عاملاً محفزاً للتجارة والتنمية
- ٣- الترابط: الأمولة وهشاشة الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العالمي
- ٤- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعدد ٢٠١١-٢٠٢٠: التقرير المرحلي الرابع
- ٥- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تحرير قدرات تجارة الخدمات في أفريقيا من أجل تحقيق النمو والتنمية
- ٦- تطوّر النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي:
 - دور المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في إنتاج السلع الأساسية المستدامة والتجارة فيها
- ٧- الاستثمار من أجل التنمية: إصلاح نظام الاستثمار الدولي
- ٨- العملية التحضيرية لدورة المؤتمر الرابعة عشرة:
 - (أ) إنشاء اللجنة التحضيرية
 - (ب) إقرار جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر
- ٩- مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي
- ١٠- أنشطة التعاون التقني
 - (أ) استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد

- (ب) تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني
- ١١- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة السابع المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية
- ١٢- متابعة تقرير وحدة التفتيش المشتركة والاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية
- ١٣- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية
- ١٤- مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:
- (أ) التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي الثامن والأربعون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
- (ب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية
- ١٥- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:
- (أ) التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة دورات تدريبية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وما لهذه الدورات من تأثير؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٦
- (ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية
- (ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية
- (د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات
- (هـ) عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٦
- (و) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)
- (ز) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس
- ١٦- مسائل أخرى
- ١٧- اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

- ١- افتتاح المؤتمر
- ٢- انتخاب الرئيس
- ٣- إنشاء هيئات الدورة
- ٤- انتخاب نواب الرئيس والمقرر
- ٥- وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر:
 - (أ) تعيين لجنة ووثائق التفويض
 - (ب) تقرير لجنة ووثائق التفويض
- ٦- إقرار جدول الأعمال
- ٧- المناقشة العامة
- ٨- من القرار إلى الفعل: باتجاه بيئة اقتصادية عالمية شاملة للجميع ومنصفة تُخدم التجارة والتنمية
 - (أ) تحديات وفرص النظام المتعدد الأطراف في ميدان التجارة والتنمية
 - (ب) تشجيع نمو اقتصادي ثابت وشامل للجميع ومستدام من خلال التجارة والاستثمار والمال والتكنولوجيا بهدف تحقيق الرخاء للجميع
 - (ج) المضي في تحقيق التحول الهيكلي الاقتصادي والتعاون في بناء القدرة على التكيف اقتصادياً والتغلب على التحديات التي تعترض التجارة والتنمية واغتنام الفرص المتاحة على جميع المستويات، ضمن ما تنص عليه ولاية الأونكتاد
 - (د) المساهمة في التنفيذ والمتابعة الفعالين لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والنتائج ذات الصلة التي تتمخض عنها المؤتمرات والقمم العالمية المتعلقة بالتجارة والتنمية
- ٩- مسائل أخرى:
 - (أ) الاستعراض الدوري الذي يجريه المؤتمر لقوائم الدول المدرجة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)
 - (ب) التقرير المقدم من مجلس التجارة والتنمية إلى المؤتمر

(ج) الآثار المالية المترتبة على إجراءات المؤتمر

١٠ - اعتماد تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة.

المرفق الثالث

جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الثانية والستين لمجلس
التجارة والتنمية

- ١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٢- تقرير عن أقل البلدان نمواً، عام ٢٠١٥: تغيير الاقتصادات الريفية
- ٣- تقرير التجارة والتنمية، عام ٢٠١٥: وضع البنيان المالي العالمي في خدمة التنمية
- ٤- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن دورتها الثانية والسبعين
- ٥- مسائل أخرى
- ٦- تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الثانية والستين.

المرفق الرابع

الحضور^(٤)

١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

إثيوبيا	جمهورية أفريقيا الوسطى
أذربيجان	الجمهورية التشيكية
الأرجنتين	الجمهورية الدومينيكية
الأردن	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
إستونيا	جمهورية الكونغو الديمقراطية
إسرائيل	شيلي
أفغانستان	الصين
إكوادور	العراق
ألبانيا	غانا
ألمانيا	غواتيمالا
إندونيسيا	فرنسا
أنغولا	فنلندا
إيران (جمهورية - الإسلامية)	قيرغيزستان
البرازيل	كابو فيردي
بربادوس	كمبوديا
بلغاريا	كندا
بنن	كوبا
بوتان	كوت ديفوار
بوتسوانا	كولومبيا
بور كينا فاسو	كينيا
بورووندي	لاتفيا
البوسنة والهرسك	لكسمبرغ
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	مالطة
بيلاروس	مالي
الجزائر	ماليزيا
جزر البهاما	مصر

(٤) تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللإطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/62/INF.1.

نيكاراغوا	المغرب
هايتي	المكسيك
الهند	موريشيوس
هنغاريا	ميانمار
هولندا	ناميبيا
اليابان	النمسا
اليونان	نيبال

- ٢- وحضر الدورة عضو المؤتمر التالي اسمه:
- الكرسي الرسولي
- ٣- حضر الدورة الدولة المراقبة غير العضو التالية:
- دولة فلسطين
- ٤- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثلة في الدورة:
- مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ
- مصرف التنمية الأفريقي
- الاتحاد الأفريقي
- اللجنة الاقتصادية الأوروبية - الآسيوية
- الاتحاد الأوروبي
- منظمة دول شرق الكاريبي
- منظمة التعاون الإسلامي
- مركز الجنوب
- ٥- وكانت الأجهزة والهيئات والبرامج التابعة للأمم المتحدة التالية أسماؤها مُمثلة في الدورة:
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
- اللجنة الاقتصادية لأوروبا
- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- مركز التجارة الدولية
- منظمة دول شرق البحر الكاريبي
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- برنامج الأغذية العالمي

٦- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية أسماؤها مُمثلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مجموعة البنك الدولي

منظمة التجارة العالمية

٧- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية مُمثلة في الدورة:

الفئة العامة

مؤتمر التجار العالمي

مهندسو العالم

غرفة التجارة الدولية

المعهد الدولي للتنمية المستدامة

المنظمة الكاميرونية لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي

شبكة العالم الثالث

منظمة القرية السويسرية

الفئة الخاصة

المعهد الدولي للمحيطات
